المشرق الإسلامي

تمويل التاجر الإسلامي

الشروط والأحكام

تحكمُ الشروط والأحكام التالية ("الشروط والأحكام") حسبما يتم تعديله من وقت لآخر مع أي من الشروط والأحكام الإضافية المحددة (حسبما يكون مطبقاً) بما يتعلق بنوع محدد من التسهيلات الإسلامية (المحددة فيما يلي) التي سيتم تقديمها، العلاقة القائمة بين المشرق الإسلامي (النافذة الإسلامية لبنك المشرق ش.م.ع ("البنك")) وأي من الكيانات الاعتبارية أو الأفراد المذكورين في نموذج الطلب ("العميل"). حيث يوافق العميل بموجبه على أن يتم تفسير هذه الشروط والأحكام وفقاً لسياسات البنك وتعليمات ولوائح المصرف المركزي والفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) وأحكام المعايير الشرعية حسبما يتم تفسيره من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. يتمتع البنك بالصلاحية التقديرية الخاصة في تعديل أو إضافة أو حذف أي من فقرات هذه الشروط والأحكام في أي وقت كان وإلى الحد المسموح من قبل القانون، بأي وسيلة معقولة للإشعار بهذه التغييرات. يعتبر العميل أنه قد وافق على هذه التغييرات في حال مواصلة العميل في التعامل بما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي بعد استلام هذا الإشعار.

تحكم هذه الشروط والأحكام عملية تقديم البنك للتسهيلات التالية إلى العميل:

أ) تسهيلات التورّق.

من أجل الاستفادة من تسهيلات التورّق، يجب أن يقوم العميل بتعبئة نموذج طلب تمويل التاجر الإسلامي.

1. التعاريف والتفسيرات

1.1 في هذه الشروط والأحكام (بما في ذلك المقدمة)، وما لم يقتض السياق بخلاف ذلك، وباستثناء ما هو محدد بخلاف ذلك فيما يلي، فإن الكلمات التالية ستحمل المعاني التالية:

"الدرهم الإماراتي" و "الدرهم" وتعني العملة الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

"اتفاقية الوكالة" وتشير إلى اتفاقية الوكالة المبرمة أو التي سيتم إبرامها بين العميل والبنك.

"نموذج الطلب" وتشير إلى نموذج الطلب الذي تم تعبئته وتقديمه من قبل العميل إلى البنك بشأن تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي حيث تعني الإشارة إلى نموذج الطلب، حسبما يقتضي السياق، نموذج الطلب الخاص ببرنامج التورّق.

"الأصول" وتعني بما يخص عقد المرابحة أو السلع أو البضائع حسبما هو محدد في نموذج الطلب أو في عرض الأسعار الملحق بنموذج الطلب المحدد.

"يوم العمل" وتشير إلى اليوم الذي يفتح فيه البنك أبوابه لأداء العمليات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السلع" وتشير إلى المعادن المحددة في إشعار العرض والقبول بما في ذلك أي من المعادن (باستثناء الذهب والفضة) التي يتم التعامل بها في بورصة لندن للمعادن أو بورصة سلع أخرى معتمدة ومتوافقة مع معايير الجودة المنصوص عليها في قواعد بورصة لندن للمعادن أو أي من السلع الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسبما يحدده البنك.

"سعر التكلفة" ويشير بما يخص أي من الأصول كافة المبالغ المتوجبة الدفع من قبل البنك لشراء هذه الأصول من مورد هذه الأصول بما في ذلك كافة الضرائب والتكاليف المرتبطة بها مخصوماً منها هامش الجدية.

"تاريخ (تواريخ) الدفع المؤجل" وتشير إلى تاريخ أو تواريخ دفع سعر الدفع المؤجل حسبما هو مبين بشكل أكثر تحديداً في إشعار العرض والقبول.

"سعر الدفع المؤجل" أو "إجمالي سعر بيع المرابحة" ويشير إلى إجمالي المبلغ المتوجب الدفع من قبل العميل لشراء الأصول ولتجنب الشك فإنه يعني إجمالي سعر التكلفة وربح المرابحة حسبما هو موصوف بشكل أكثر تحديداً في إشعار العرض والقبول.

"حالة الإخلال " وتشير إلى من الحالات أو الظروف المبينة في الفقرة 6.

"البضائع" وتشير إلى السلع المعتمدة إسلاميا والمدرجة باعتبارها كذلك في إشعار العرض والقبول.

"هامش الجدية" وتشير إلى وديعة التأمين المحددة في نموذج الطلب والمتوجبة الدفع من قبل العميل لشراء الأصول من البنك بما يخص تسهيلات المرابحة.

الهيئة العليا الشرعية (HSA): وتشير إلى السلطة التي تم تأسيسها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتابعة له.

"القسط" وتشير إلى كل من أقساط سعر الدفع المؤجل المتوجب الدفع في تاريخ الدفع المؤجل حسبما يتم تحديده من قبل البنك ويتم الإشعار به للعميل.

"تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي" وتشير إلى تسهيلات التورّق التي يتم اختيارها من قبل العميل وفقاً لنموذج الطلب المعني.

"التمويل الإسلامي المستدام" ويشير إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل الإسلامي المستدام الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة العليا الشرعية.

"التغيير السلبي الجوهري" ويعني أي تغيير من شأنه أن يتسبب بتأثير جوهري وسلبي على العمل أو التوظيف أو المركز (المالي أو بخلاف ذلك) والذي يحتمل أن يؤثر سلباً على قدرة العميل على التقيد بالتزامات الدفع أو الأداء الجوهري وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي.

"المرابحة" وهو عقد بيع أصل ملموس في مقابل هامش ربح يضاف إلى تكلفة الأصل. مع اتفاق مسبق على طريقة الدفع (قد يكون الدفع فورياً أو مؤجلاً إلا أنه غالباً ما يتم بشكل قسط). في عقد المرابحة، يجب على البائع الإفصاح عن التكلفة للمشتري. بينما يقوم البنك بشراء سلعة وبيعها للعميل على أساس مؤجل. ويشمل السعر هامش ربح يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

"عقد المرابحة" ويشير إلى عقد المرابحة لبيع الأصول من قبل البنك للعميل والذي يتم إبرامه عند تنفيذ إشعار العرض والقبول من قبل البنك والتوقيع المقابل من قبل العميل ويجب أن يتضمن هذه الشروط والأحكام ونموذج الطلب المعنية.

"ربح المرابحة" وتشير إلى سعر الدفع المؤجل مطروحاً منه سعر التكلفة.

"إشـعار العرض والقبول" ويشـير إلى إشـعار عرض بيع الأصـول الصـادر عن البنك للعميل مع تحديد تفاصـيل الأصـول التي يقوم البنك ببيعها للعميل وسـعر التكلفة وسـعر الدفع المؤجل وتواريخ السداد المؤجلة.

"تاريخ (تواريخ) الدفع" وتشير إلى تاريخ أو تواريخ سداد مبلغ الدفع.

"الوعد بالشـراء" ويعني الوعد المقدم من قبل العميل للبنك، وفقاً للشـكل المقبول لدى البنك، لشراء الأصول وفقاً للفقرة 3.1.

"الضمان" ويشير إلى الضمان المدرج في نموذج الطلب المعني أو المشار إليه في نموذج الطلب.

"مستندات الضمان" وتعني المستندات التي تنشئ الضمان وأي من المستندات الأخرى لصالح البنك المقدمة كضـمان لالتزام العميل وفقاً لهذه الاتفاقية، ويكون كل منها مقبولاً من حيث الشـكل والمضمون بالنسبة للبنك.

"لجنة الرقابة الشـرعية الداخلية (ISSC)": وتعني هيئة الرقابة الشـرعية المسـتقلة في المشـرق الإسلامي التي تضم علماء شرعيين ويتم تعيينها وفقاً للقوانين واللوائح النافذة المفعول.

"تسـهيلات التورّق" وتعني تسـهيلات التمويل المقدمة على أسـاس المرابحة لشـراء السـلع التي يقوم العميل ببيعها، من خلال قيام البنك بدور وكيل له وفقاً للفقرات 3.1 و 3.2 و 3.3

"الضرائب" وتشمل كافة الضرائب الحالية والمستقبلية (بما في ذلك رسوم الإنتاج المركزي وضريبة المبيعات باستثناء ضريبة الدخل الناشئة عن دخل البنك) والمصاريف أو الأعباء أو الرسوم الجمركية أو

رسـوم الدمغة أو الغرامات أو التكاليف أيا كانت طبيعتها بالإضـافة إلى رسـوم التأخير في السـداد والغرامات المتعلقة بها و"الضرائب تبعاً لذلك.

"الإمارات العربية المتحدة" تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

"VAT" أو "ضريبة القيمة المضافة" وتشير إلى أي ضريبة قيمة مضافة أو أي ضريبة مماثلة متوجبة الدفع لأي سـلطة بما يخص المعاملات بما في ذلك على سـبيل المثال لا الحصـر، أي شـكل آخر من أشكال الضرائب القابلة للتطبيق على هذه الشروط والأحكام.

1.2 باسـتثناء الحالات التي يقتضي فيها السـياق بخلاف ذلك، فإن الكلمات التي تدل على المفرد تشـمل الجمع والعكس صـحيح، كما تشـمل الكلمات التي تشـير إلى أحد الجنسـين، كلا الجنسـين وتشـمل الإشـارة إلى الأشـخاص الهيئات الاعتبارية وغير الاعتبارية.

1.3 تعتبر الإشارات إلى الفقرات بمثابة إشارات إلى فقرات هذه الشروط والأحكام.

1.4 تم إدراج عناوين الفقرات لأغراض السهولة فقط ولن تؤثر على تفسير هذه الشروط والأحكام.

1.5 يتم تفسـير الإشـارات الواردة في هذه الشرـوط والأحكام إلى أي من الاتفاقيات والمسـتندات الأخرى بأنها إشـارة إلى هذه الاتفاقيات أو المسـتندات حسـبما يتم تعديله أو إكماله أو إعادة تجديده أو استبداله من وقت لآخر.

1.6 ما لم يتم النص بخلاف ذلك، تعتبر الإشـارة إلى الأوقات بمثابة إشـارات إلى توقيت دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي والشروط السابقة والضمان.

2.1 يرغب البنك بتقديم تسهيلات التمويل الإسلامي إلى العميل مع مراعاة الشروط المبينة في نموذج الطلب ووفقاً لهذه الشروط والأحكام.

2.2 يخضع استخدام تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي لتحقيق العميل للشروط المسبقة (وفقاً لرضا وقناعة البنك) وحسبما هو محدد في نموذج الطلب أو هذه الشروط والأحكام أو حسبما يتم الإشعار به للعميل من قبل البنك.

2.3 لا يُسمح للبنوك فرض أرباح على الأرباح المتوجبة الدفع لأي من المنتجات الائتمانية الممنوحة للمستهلكين وفقاً للمادة (121) الفقرة 3 من القانون الاتحادي رقم (121). رقم (14) لسنة 2018، بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية.

2.4 إلى أن يتم السداد الكامل والنهائي للمبلغ الإجمالي المتوجب الدفع من قبل العميل للبنك وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام، فقد يطلب البنك من العميل تقديم ضمانات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرهن والرهن الحيازي ووضع رهونات على كافة الأموال والأسهم والصكوك والمستندات ذات القيمة والملكية والمستندات الأخرى التي قد يتم إيداعها بمثابة ضمان سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل لدى البنك باسم العميل. ويمتلك البنك حق الرهن التجاري وحق الامتياز والأولوية على كافة هذه الضمانات وذلك إلى أن تتم التسوية الكاملة والنهائية للمبالغ المبينة أعلاه.

2.5 يجب على العميل القيام بما يلي:

أ) تنفيذ أي من السندات والمستندات الأخرى التي قد يطلبها البنك من وقت لآخر بهدف إتمام الضمان المالي الذي تم إنشاؤه أو سيتم إنشاؤه لصالح البنك. و

ب) إنشاء أي من الضمانات أو المستندات أخرى لتأمين التزامات العميل وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي حسبما يطلب البنك من العميل تقديمها من وقت لآخر.

3. تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي

3.1 تسهيلات التورّق

عند تحقيق الشروط السابقة التي يقوم البنك بالإشعار بها، سوف يتمكن العميل من الاستفادة من تسهيلات التورّق التي يقدمها البنك وفقاً لشروط عقد المرابحة، والتي يقوم البنك بموجبها بشراء السلع وبيعها للعميل بشروط التسليم الفوري بسعر الدفع المؤجل المتفق عليه والذي يتم دفعه في تاريخ (تواريخ) الدفع المؤجل وفقاً لهذه الشروط والأحكام وبعد شراء العميل للسلع، يقوم البنك بنقل عرض شراء من قبل طرف ثالث من خلال وسيط السلع.

3.2 عملية بيع وشراء السلع (تسهيلات التورّق)

يتم إجراء معاملة التورّق كما يلي:

أ) وفقاً لنموذج الطلب، يعرض العميل شراء السلع من البنك على أساس الدفع المؤجل.

ب) يقوم البنك ببيع السلع (المملوكة للبنك) إلى العميل.

ج) بغرض بيع السلع من قبل البنك، يقوم البنك بإرسال رسالة تأكيد القبول من خلال البريد الإلكتروني إلى العميل ("تأكيد القبول") وذلك استجابة لعرض العميل للشراء على أساس الدفع المؤجل بسعر الدفع المؤجل، والذي يجب أن يكون، لتجنب الشك، إجمالي سعر التكلفة وربح المرابحة.

د) يحق للعميل الاعتراض على تأكيد قبول البنك وذلك خلال 8 ساعات من إشعار تأكيد القبول ("فترة الانتهاء"). وفي حال عدم تقديم اعتراض، يعتبر عقد المرابحة مبرماً بين البنك والعميل. أو بشكل بديل، كما يعتبر استخدام سعر التكلفة لهذا الشراء بمثابة قبول وفقاً للشروط والأحكام.

هـ) يحصل البنك على التسليم القانوني للسلع في حساب السلع الخاص بالبنك، ويحتفظ البنك بالسلع على أساس الأمانة.

3.3 التزامات الدفع (تسهيلات التورّق)

3.3.1 يقوم العميل بدفع كل قسط متوجب الدفع وفقاً لعقد المرابحة (بما يخص تسهيلات التورّق) إلى البنك في تاريخ السداد المؤجل المتعلق به على شكل أموال مقاصة متاحة فورياً وقابلة للتحويل بحرية.

3.3.2 يتم حساب كافة المدفوعات المطلوبة من قبل العميل وفقاً عقد المرابحة (بما يخص تسهيلات التورّق) بدون الرجوع إلى أي مقاصة أو مطالبة بالمقابل، ويجب أن يتم دفعها خالصة بدون أي خصومات أو اقتطاعات بسبب أي مقاصة أو مطالبة بالتقابل أو أي اقتطاع بسبب الضرائب أو غير ذلك. وفي حال كان العميل مضطرا بموجب القانون، حالياً أو مستقبلاً، إلى إجراء أي خصم أو اقتطاع، فيجب على العميل دفع مبالغ إضافية لضمان استلام البنك لكامل المبلغ الذي كان سيحصل عليه البنك لولا هذا الخصم.

3.3.3 اعتباراً من تاريخ تأكيد قبول البنك وبعد إبرام عقد المرابحة، يكون العميل ملزماً بشكل مطلق وغير قابل للإلغاء بدفع كافة المبالغ المبينة بشكل صريح أو

المتفق على دفعها من قبله وفقاً لهذه الاتفاقية، بصرف النظر عن أي عيب أو نقص أو فقدان لأي من السلع أو أي أمر أو شيء آخر أياً كان.

3.3.4 في حال رغب العميل بالدفع المبكر لأي جزء من سعر الدفع المؤجل (بما يخص تسهيلات التورّق)، فيجب على العميل إشعار البنك بهذا الدفع المبكر من خلال تقديم إشعار كتابي مسبق بما لا يقل عن خمسة عشر (15) يوما. عند استلام هذا الإشعار، يجب على البنك إبلاغ العميل بإجمالي المبلغ المتوجب الدفع للبنك وفقاً لعقد المرابحة (بما يخص تسهيلات التورّق) بما في ذلك كافة المصاريف والتكاليف والنفقات المتوجبة.

3.3.5 بدون الإخلال بحقوقه الأخرى وفقاً لعقد المرابحة (بما يخص تسهيلات التورّق)، يجوز للبنك، دون أن يكون ملزماً بذلك، تأجيل دفعة واحدة أو أكثر من كامل أو أي جزء من القسط المتوجب الدفع في تاريخ السداد المؤجل إلى تاريخ لاحق يحدده البنك وفقاً لتقديره الخاص. لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الفقرة بشكل صريح أو ضمني على أنه تنازل من قبل البنك عن دفع العميل لكامل سعر الدفع المؤجل.

3.3.6 في حال كانت أي دفعة متوجبة الدفع في يوم لا يصادف يوم عمل، فعندها تصبح الدفعة مستحقة ويتم سدادها في يوم العمل السابق.

3.3.7 في حال تأخر العميل في سداد الأقساط المتوجبة الدفع للبنك في تواريخ الاستحقاق، فعندها يتعهد العميل بموجبه بدفع رسوم السداد المتأخر للبنك حسبما هو محدد في جدول الرسوم المحدث على موقع البنك الإلكتروني www.mashreqalislami.com، مع مراعاة تقديم إشعار من البنك إلى العميل. ويتم استخدام رسوم السداد المتأخر أولا لتعويض البنك عن تكاليفه المباشرة

الفعلية والمصـروفات المتكبدة بسـبب أي تأخير في السـداد، وثانياً، يتم دفع المبلغ المتبقي من أي رسوم تأخير في السداد يستلمها البنك إلى الجمعيات الخيرية بالنيابة عن العميل وفقاً لتوجيهات لجنة الرقابة الشرـعية الداخلية (ISSC).

3.3.8 يؤكد البنك من خلال تأكيد القبول على كمية ونوع السـلعة التي تعتبر موضـوع تمويل المرابحة.

3.3.9 يقوم البنك بعد تأكيد القبول، بإيداع سـعر تكلفة السـلعة في حسـاب العميل. ويقدم العميل بموجبه تعليمات دائمة بأنه يجب على البنك (بصـفته الوسـيط) بعد إبرام عقد المرابحة، إبلاغ عرض العميل وتسـهيل تسـوية السـعر (المعادل لسـعر التكلفة) لهذه السـلع مع طرف ثالث أو وسـيط سـلع، وفقاً لترتيب البنك مع هذا الطرف الثالث أو وسـيط السـلع. ولتجنب الشـك، بعد هذه التسـوية لن يكون هناك أي التزام بالسداد من البنك للعميل.

3.3.10 في حال اختار العميل الاعتراض على تأكيد قبول البنك، فيجب على العميل الرد على البريـد الإلكتروني للبنـك خلال فترة الانتهـاء، وعنـد اسـتلام اعتراض العميل، يقوم البنك باسترداد السعر المضاف إلى حساب العميل وإلغاء الطلب. وبشـكل بديل، يعتبر اسـتخدام السـعر بمثابة قبول من العميل وفقاً للشرـوط والأحكام.

3.4 حالة الأصول

3.4.1 يتم بيع الأصول من قبل البنك للعميل على أساس مكان تواجدها.

3.4.2 لا يقدم البنك أو يعتبر أنه منح العميل أي ضمان أو إقرار من أي نوع كان بما يتعلق بالأصول سواء كان مفروضاً بموجب القانون النافذ المفعول أو بخلاف ذلك.

3.4.3 بدون الإخلال بالفقرة (ب) أعلاه، يتم استثناء أي ضمان أو تعهد ضمني بشكل صريح إلى الحد المسموح بموجب القانون.

3.5 تسليم السلع

3.5.1 يوافق العميل على أن يحصل البنك على تسليم قانوني للسلع وأن يتم الاحتفاظ بهذه السلع في حساب السلع الخاص بالبنك على أساس الأمانة.

3.5.2 يجوز للعميل وفقاً لتقديره الخاص أن يطلب التسليم الفعلي للسلع على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته. كما يقّر ويوافق العميل على أن السلع ستكون جزءاً من تخصيص السلع المحتفظ بها بشكل مشترك مع عملاء البنك الآخرين. وبالتالي لن تكون السلع المعنية متاحة إلا عندما يتفق كافة عملاء البنك الآخرين مع العميل على التسليم الفعلي لهذه السلع.

عندما يوافق كافة عملاء البنك والعميل المعني على مثل هذا التسليم الفعلي وإلى الحد الذي لا يتم معه تضمين هذه التكاليف لأي سبب كان في مكون سعر التكلفة من سعر الدفع المؤجل لعقد مرابحة معين، فإن العميل يلتزم بالدفع للبنك عند الطلب من قبل البنك مبلغ هذه التكاليف التي تكبدها البنك فعليًا وبشكل مباشر فيما يتعلق بذلك الطلب من قبل البنك.

في حال موافقة كافة العملاء المعنيين للبنك والعميل على هذا التسليم الفعلي، وإلى الحد الذي لا يتم فيه تضمين هذه التكاليف، لأي سبب كان، في

عنصـر سـعر التكلفة في سـعر الدفع المؤجل لعقد مرابحة معين، يجب على العميل أن يدفع للبنك عند طلب البنك مبلغ هذه التكاليف التي تحمّلها البنك فعليا وبشكل مباشر بما يخص ذلك.

4. الإقرارات والضمانات

4.1 يقرّ ويتعهد العميل للبنك بما يلي:

أ) في حال كان العميل كياناً اعتبارياً، بأنه منظم حسب الأصول وقائم بشكل صحيح وفي وضع جيد وفقاً لقوانين الصلاحية القضائية لتأسيسه، و

ب) العميل مرخص له حسب الأصول وأنه في وضع جيد لمواصلة أعماله وعملياته وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. و

ج) العميل مرخص له حسـب الأصـول وأنه في وضـع جيد لمزاولة أعماله وعملياته في كل صلاحية قضائية أخرى تستلزم فيها طبيعة الأعمال والعمليات التي يقوم بها العميل وجود مثل هذه المؤهلات الضرورية. و

د) في حال كان العميل كياناً اعتبارياً، فإنه مملوك قانونياً ومفيداً لمساهميه. و

هـ) يتمتع العميل بكامل الصـلاحية والسـلطة لإبرام في تسـهيلات تمويل التاجر الإسـلامي وأي من الاتفاقيات أو السندات أو المستندات المرتبطة بتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي حسبما هو محدد في هذه الشروط والأحكام.

و) قام العميل بكافة الإجراءات اللازمة لتفويض التنفيذ والتسليم والأداء وفقاً لهذه الشروط والأحكام التي تعد بمثابة التزام سـاري وملزم قانوناً للعميل وقابلاً للتنفيذ وفقاً لشـروطه. و

ز) تم أداء كافة التصرفات والشروط المطلوب القيام بها والوفاء بها وتنفيذها بالترتيب.

1) لتمكين العميل بشكل قانوني من إبرام وممارسة حقوقه بموجبها وأداء والتقيد بالالتزامات التي يفترض أن يتحملها العميل بموجب تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام.

2) لضمان أن تكون الالتزامات التي يفترض أن يتحملها العميل بموجب تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام، قانونية وصالحة وملزمة وقد تم تنفيذها أو الوفاء بها أو أداءها، و

ح) أن كافة المعلومات التي قدمها العميل إلى البنك بما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام، تعتبر صحيحة وكاملة ودقيقة من كافة الجوانب الجوهرية، وأن العميل لا يعلم بوجود أي حقائق أو ظروف جوهرية لم يتم الإفصاح عنها للبنك.

ط) أن العميل ليس بحالة انتهاك أو تقصير في السداد بموجب أي اتفاقية يكون العميل طرفاً فيها أو ملزمة له أو لأي من أصوله والتي قد يكون من المحتمل بشكل معقول أن يتسبب ذلك الانتهاك أو التقصير في حدوث تغيير سلبي جوهري.

ي) تم تنفيذ وتوقيع هذه الشروط والأحكام وكل اتفاقية وعقد متعلق بالضمان الذي يقدمه العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام وتسليمها حسب الأصول من قبل العميل وأنها تشكل التزاماً صالحاً وملزماً للعميل قابلاً للتنفيذ ضد العميل وفقاً لشروطه. و

ك) لا تتعارض هذه الشروط والأحكام أو أي اتفاقية أو عقد يتعلق بالضمان الذي يقدمه العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام مع أي قوانين أو أعراف أو ممارسات نافذة المفعول أو ترخيص أو نظام أساسي للعميل (أو مستندات التأسيس المماثلة) أو أي

عقد أو اتفاقية أخرى يكون العميل طرفاً فيها أو تنطبق على العميل أو أصوله أو ممتلكاته. و

ل) لا يستلزم تنفيذ وأداء العميل لهذه الشروط والأحكام أو أي اتفاقية أو عقد يتعلق بالضمان الذي يقدمه العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام، الحصول على موافقات أو تصاريح حكومية، و

م) يلتزم العميل وعملياته بكافة القوانين واللوائح والأوامر النافذة المفعول. و

ن) لا يوجد أي حكم أو أمر أو مرسوم أو قرار إداري معلق ضد العميل أو يؤثر على أصوله، و

س) لا توجد أي دعوى أو قضية أو إجراءات أو تحكيم أو إجراء إداري أو أي مسائل أخرى مرفوعة أو مفتوحة أو أي تحقيق من قبل أي جهة حكومية أو وكالة أو هيئة أو أي من المؤسسات أو الجهات الأخرى، معلقة أو محتملة ضد العميل أو تؤثر على أصوله، و

ع) لم يتم المباشرة أو التهديد بالبدء بأي إجراءات إفلاس أو حراسة قضائية أو حل أو تصفية أو إنهاء أو أي من الإجراءات المماثلة ضد العميل. و

ف) العميل ليس بحالة انتهاك أو تقصير بموجب أي اتفاقية يكون طرفاً فيها والتي لها بأي شكل من الأشكال تأثير سلبي جوهري على الأعمال أو المركز المالي للعميل. و

ص) قدم المعلومات المتعلقة بأصول والتزامات العميل والمعلومات المالية الأخرى التي قدمها العميل صورة عادلة وحقيقية عن المركز المالي للعميل، وباستثناء ما تم الإفصاح عنه لم يحدث أي تغيير سلبي جوهري منذ تاريخ تقديم هذه المعلومات، ولا يعلم العميل بأي حقائق أو ظروف جوهرية لم يتم الإفصاح عنها للبنك. والتي في حال تم الإفصاح عنها، فقد تؤثر سلباً على قرار البنك بتقديم التمويل للعميل. و

ق) باستثناء أي اتفاقية أو عقد يتعلق بالضمان الذي يقدمه العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام، فإنه لا يوجد أي رهن أو رهن عقاري أو أعباء أو تعهد أو امتياز على كل أو أي جزء من أصول العميل هذه. و

ر) الالتزامات التي ينشئها العميل، من خلال توقيع وتسليم هذه الشروط والأحكام، تصنّف وتظل في مرتبة مساوية على الأقل مع كافة التزاماته الأخرى غير المضمونة وغير المرتبطة بأولوية باستثناء تلك الالتزامات التي تعتبر مفضلة بموجب القانون، و

ش) يمتلك العميل تأميناً بكامل الفعالية والتأثير ويعتبر كافياً للتغطية وتقديم التأمين الكامل ضد جميع المخاطر التي يتعرض لها العميل وأصوله عادة أثناء أداء عمليات أعماله. وأن كافة المعلومات المقدمة من قبل العميل للحصول على هذا التأمين كانت وما تزال صحيحة ودقيقة وكاملة من كافة الجوانب.

ت) لا يجوز للعميل استخدام تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي لأي من الأغراض التي قد تعتبر غير قانونية أو التي تعتبر حراماً أو منافية لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ث) أن العميل بعد الاطلاع على هذه الشروط والأحكام ونماذج الطلب وكافة المستندات المعنية لأغراض التأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، وإلى القدر الذي يعتبره ضرورياً، قد حصل على استشارة مستقلة من الاستشاريين المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وأنه مقتنع بأن أحكام هذه الشروط والأحكام ونماذج الطلب وكافة المستندات المعنية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4.2 تكون أي من الإقرارات والضـمانات الواردة في الفقرة 4 ملزمة وتعتبر مكررة في تاريخ كل تاريخ دفعة مؤجلة و / أو تاريخ دفع (حسبما تكون الحالة) مع الإشارة في كل حالة إلى الحقائق والظروف القائمة في ذلك الوقت.

5. التعهدات

5.1 يجب على العميل استخدام التسهيلات الإسلامية لأغراض التسهيلات فقط كما أنه يتعهد كذلك بعدم استخدام التسهيلات الإسلامية في أي نشاط قد يؤثر سلباً على البيئة والمجتمع، وأنه يتقيد التزاماً دقيقاً بمتطلبات التمويل الإسلامي المستدام.

5.2 يجب على العميل إشعار البنك خلال ثلاثة (3) أيام عمل بأي من التغييرات المقترحة على وظيفته و / أو الأعمال التي يقوم بإدارتها.

5.3 يجب على العميل، القيام بما يلي:

أ) الالتزام الفوري بأي طلب أو إشعار من البنك يطلب فيه أي معلومات أو مستندات قد يطلبها البنك بشكل معقول من العميل.

ب) الحصول على كافة التصاريح والموافقات والتراخيص والأذونات المطلوبة في القوانين واللوائح المطبقة على العميل والتقيد بها والقيام بكل ما يلزم للإبقاء على كافة التصاريح والموافقات المطلوبة في القوانين واللوائح المطبقة على العميل أو من خلال أو بموجب القوانين واللوائح نافذة المفعول بالكامل وأي شيء آخر قابل للتنفيذ في أي إختصاص قضائي لتمكينه بشكل قانوني من إبرام وأداء التزاماته وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام أو لضمان شرعية وصلاحية أو قابلية تنفيذ أو قبول هذه الشروط والأحكام كدليل في اظفختصاص القضائي التي تم تأسيسها بها.

ج) إشـعار البنك بوقوع أي حدث يؤدي إلى أو من المتوقع بشـكل معقول أن يؤدي إلى عدم صحة أي من الإقرارات الواردة في الفقرة 4.

د) إشعار البنك بشكل فوري بحدوث أي حالة تقصير أو التي يحتمل حدوثها.

هـ) الالتزام من كافة النواحي الجوهرية بكافة القوانين النافذة المفعول.

و) إذا توقف العميل عن مزاولة مثل هذه الأعمال أو المهنة (في حال كان العميل شريكاً أو مالكاً لكيان تجاري) يجب على العميل تحويل العائدات الناجمة عن بيع أعماله (في حال كان العميل شريكاً أو مالكاً لكيان تجاري)، إلى البنك حسـبما يكون ملائماً لسـداد كافة مبالغ الدفعات المتبقية و / أو الأقساط (حسبما يكون مطبقاً).

ز) تزويد البنك فوراً بأي من المعلومات أو المستندات الإضافية التي قد يطلبها البنك من العميل من وقت لآخر.

ح) الالتزام من كافة الجوانب الجوهرية لكافة القوانين النافذة المفعول. و

ط) في حال إبرام تسـهيلات تمويل التاجر الإسـلامي بغرض الاسـتفادة من تمويل التاجر لمؤسـسـة تجارية ضـمن دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب الحفاظ على مصـلحة العميل كمستثمر في تلك المؤسسة التجارية وإشعار البنك بشكل فوري عند حدوث أي تغيير في هذه الفائدة.

6. حالات الإخلال والإنهاء

6.1 إذا ارتأى البنك حسب تقديره الخاص وقوع واحد أو أكثر من الأحداث التالية واستمراره: فستعتبر حالة من حالات الإخلال التي ارتكبها العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام وبما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي التي حصل عليها العميل:

أ) عدم قيام العميل بسداد أي مبلغ متوجب بموجب تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وفقاً لهذه الشروط والأحكام في تاريخ استحقاقه. أو

ب) أن أي من الإقرارات أو الضمانات تم تقديمه بما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي أو هذه الشروط والأحكام أو في نموذج الطلب كان غير صحيح أو زائف، أو

ج) إخفاق العميل في تنفيذ أو التقيد بأي من التزاماته أو تعهداته أو اتفاقياته الواردة في هذه الشروط والأحكام أو نماذج الطلب أو أي من الاتفاقيات أو العقود الأخرى المتعلقة بالضمان المقدم وفقاً لهذه الشروط والأحكام، أو

د) إخفاق العميل في السداد إلى أي شخص أي مبلغ عند استحقاقه، سواء في تاريخ الاستحقاق أو من خلال التعجيل أو بخلاف ذلك، أو التقصير عن السداد (أ) وفقاً لاتفاقية تنطوي على تقديم الائتمان للعميل، (ب) بموجب أي اتفاقية ضمان متعلقة بمنح الائتمان للعميل أو إلى شخص آخر، أو (ج) وفقاً لأي ضمان من قبل العمل بتقديم الائتمان لطرف ثالث، أو

هـ) حدوث تغيير سلبي جوهري على المركز المالي أو أعمال العميل أو حالة قوة قاهرة بما يتعلق بالعميل أو أعماله، أو

و) أصبح العميل مفلساً أو معسراً أو غير قادر بشكل عام على سداد ديونه في تاريخ استحقاقها أو مباشرة إجراءات للحصول على مزايا من أي إفلاس أو قانون آخر يتعلق بالإفلاس أو الإعسار أو إعادة التنظيم أو إعفاء المدينين أو تم الإعلان عن إيقاف اختياري بما يتعلق بسداد ديون (المبلغ الأساسي للدين أو الفائدة) للعميل، أو

ز) صدور أمر إداري أو حكم في أمر نهائي من قبل محكمة أو سلطة مختصة ضمن أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة ضد العميل أو إصدار أمر بحجز أصول العميل واستمرار سريان هذا الأمر لمدة ثلاثين (30) يوماً متتالياً، أو

ح) توقف أي ضمان مقدم من قبل العميل عن أن يظل بكامل الفعالية والتأثير. أو

ط) أصبح في أي وقت، من غير القانوني للعميل أداء أو التقيد بأي أو كافة التزامات العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام. أو

ي) أي حدث أو سلسلة أخرى من الأحداث التي قد تؤدي حسب رأي البنك المعقول إلى حدوث تغيير سلبي جوهري. أو

ك) إخفاق العميل في دفع أي حكم نهائي أو أمر محكمة عند استحقاقه. أو

ل) مغادرة العميل الفرد للبلاد بشكل دائم بدون سداد التمويل بشكل كامل. أو

م) عدم قيام العميل بتحديث تفاصيل الاتصال المعدلة / المستندات الأحدث لبيانات اعرف عميلك السارية المفعول. أو

ن) حدوث إجراءات بيع أو تأجير أو مصادرة أو استيلاء حكومي أو فرض حجز أو أي من التصرفات الأخرى على كافة أصول العميل. أو

س) عدم قدرة أو توقف العميل لأي سبب كان عن مواصلة أعماله، أو

ع) حصول تغيير في ملكية العميل بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك، أو

ف) حصول تغيير في إدارة العميل بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك، أو

ص) عدم تأكيد هذه الشروط والأحكام أو الطعن فيها من قبل العميل أو توقفها لأي سبب من الأسباب أن تصبح بكامل النفاذ والتأثير، أو

ق) عدم تأكيد أي اتفاقية أو عقد متعلق بالضـمان المقدم وفقاً لهذه الاتفاقية أو الطعن فيه بما يتعلق بصلاحيته أو قابليته للتنفيذ من قبل العميل أو مالك الضمان.

6.2 عند حدوث أي من حالات الإخلال ، يجوز للبنك القيام بما يلي:

أ) بشـكل فوري أو في أي وقت بعد ذلك، من خلال تقديم إشـعار كتابي للعميل يطلب كل أو أي مبالغ، بما في ذلك، على سـبيل المثال لا الحصـر، أي مبالغ مدفوعات متوجبة الدفع و/أو أقسـاط من سـعر الدفع المؤجل (حسـبما يكون مطبقـاً)، تكون حينهـا متوجبـة الـدفع وفقـاً لهـذه الشـرـوط والأحكـام وغير مدفوعة لتكون متوجبة ومسـتحقة الدفع فورياً، أو تكون بخلاف ذلك متوجبة ومستحقة الدفع بناء على طلب البنك. بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كافة التكاليف والنفقات المتكبدة بما يخص تنفيذ أي تسـهيلات مالية و/أو مالية تجارية إسلامية و/أو مستندات الضمان، و / أو

ب) إعلان التزام البنك بإتاحة تسـهيلات تمويل التاجر الإسـلامي للعميل وفقاً لهذه الشرـوط والأحكام بأنها منتهية، وعندها تنتهي كافة هذه التسـهيلات وأي من التسهيلات التمويلية الأخرى بشكل فوري و / أو

ج) المطالبة بأن يقوم العميل بإيداع وديعة نقدية لدى البنك بمبلغ يعادل إجمالي المسـؤولية المحتملة للعميل وفقاً لهذه الشرـوط والأحكام، وعندئذ يتم إيداعها فورياً في حساب مدر للربح أو غير مدر للربح حسبما يتم الاتفاق عليه بين البنك والعميل. و / أو

د) ممارسـة حقوقه وفقاً لأي اتفاقية أو عقد يتعلق بضـمان مقدم وفقاً لهذه الشروط والأحكام و / أو نموذج الطلب.

6.3 يمتلك البنك وفقاً لهذه الاتفاقية الحق في مقاصة واستخدام أي وكافة العائدات التي تم الحصول عليها من بيع هذه الأصول وفقاً لأي اتفاقية أو عقد متعلق بضمان مقدم من العميل بموجب هذه الاتفاقية لدفع أي أو كافة المبالغ المستحقة وفقاً لهذه الاتفاقية بين البنك والعميل.

7. التعويض

7.1 يتعهد العميل بتعويض البنك وإبراء ذمته ضد:

أ) أي تكلفة (باستثناء أي تكاليف للفرصة البديلة) أو المطالبة أو الخسارة أو النفقات (بما في ذلك الأتعاب القانونية) أو المسؤولية مع أي ضريبة مفروضة عليها، والتي قد يتكبدها أو يتحملها بسبب حدوث أي حالة من حالات الإخلال أو أي الانتهاك أو المخالفة من قبل العميل في أداء أي من الالتزامات التي تم بيانها في هذه الشروط والأحكام، و

ب) أي نقص في المبالغ التي يتلقاها البنك إذا تم الدفع بعملة مختلفة. يظل هذا التعويض ساريا بعد أي حكم أو أمر بما يخص التزامات العميل ويشكل التزاما منفصلا ومستقلا للعميل.

ج) أي خسارة (باستثناء أي تكاليف الفرصة البديلة) قد يتحملها نتيجة إبرام تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي التي يطلبها العميل وفقاً لهذه الاتفاقية إلا أنها لم يتم إجراؤها بسبب عمليات واحد أو أكثر من أحكام هذه الاتفاقية.

7.2 يقوم العميل بإبراء ذمة البنك ومسؤوليه و/أو موظفيه و/أو وكلائه وتعويضهم عن أي خسارة أو تكلفة أو ضرر أو مصاريف أو مسؤولية قد يتحملونها هم أو أي منهم (بشكل مباشر أو غير مباشر) نتيجة لتصرف البنك أو أي موظف أو وكيل بالاعتماد على توجيهات العميل أو التأخير أو الامتناع عن التصرف بناء على تعليمات

العميل أو التي يزعم بأنها صادرة عن العميل أو التي يعتقد البنك أنها صادرة من قبل العميل أو بالنيابة عنه.

7.3 تظل التزامات التعويض للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام نافذة المفعول حتى بعد إنهاء هذه الشروط والأحكام و / أو تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي.

8. الاشعارات

8.1 يتم إجراء كافة الإشعارات والمراسلات الأخرى وفقاً لهذه الشروط والأحكام بشكل كتابي ويتم إرسالها إلى العناوين الخاصة بالأطراف حسبما هو مبين في نموذج الطلب أو إلى العناوين التي قد يحددها الطرفان من وقت لآخر. ويجوز أن تسليم الإشعارات باليد أو برسالة فاكس في مقابل تأكيد كتابي بالاستلام أو من خلال البريد المسجل أو البريد الإلكتروني.

8.2 تعتبر الإشعارات المرسلة من خلال الفاكس أو البريد الإلكتروني بأنها مستلمة في يوم العمل التالي ليوم إرسالها وفي حال تم إرسالها من خلال البريد المسجل أو البريد السريع، فتعتبر أنها مستلمة بعد ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ النشر أو الإرسال (حسبما تكون الحالة) وأنها موجهة بشكل صحيح إلى المرسل إليه.

8.3 تكون كافة أو الإشعارات أو المستندات التي يتم إجراؤها أو تسليمها من قبل أحد الطرفين إلى الطرف الآخر وفقاً لهذه الشروط والأحكام باللغة الإنجليزية أو العربية.

8.4 يتمتع البنك بالصلاحية التقديرية المطلقة فيما إذا كان يقبل أو يعتمد أو يتصرف بناء على أي اتصال يتم استلامه من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أم لا، كما يحق له طلب التحقق من أي اتصال من هذا النوع وفقاً لأي طريقة يراها البنك ملائمة.

9. الحق في التجميد والتخصيص والمقاصة والاسترداد

9.1 بدون الإخلال بحق البنك المطلق في الاسترداد من خلال أي من الإجراءات الأخرى، فإن العميل يفوض البنك بموجبه بممارسة إجراء (إجراءات) التجميد والخصم من حساب(حسابات) العميل أو حساب أي شخص تابع للعميل لدى البنك و/أو لدى فروع البنك وشركاته التابعة، وتخصيص ومقاصة الأرصدة الدائنة للعميل وأمواله ومستحقاته ونقاط وأجهزة الصرف الخاصة به عند استلامها من قبل البنك بغرض تعديل و/أو تسوية و/أو استرداد أي من المبالغ أو الأقساط المستحقة أو التي يراها / يعتبرها أو يعاملها البنك بأنها مستحقة الدفع في أي وقت وفقاً لهذه الاتفاقية سواءً بشكل جزئي أو كامل، لسداد أي التزامات دفع قد تكون مستحقة أو واجبة الأداء من قبل العميل للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام و/أو تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي. وفي الحالات التي يكون فيها الالتزام غير محدد القيمة، يجوز للبنك المقاصة بمبلغ يقوم بتقديره بحسن نية ليكون قيمة ذلك الالتزام. وفي حال كانت الالتزامات بعملات مختلفة، يجوز للبنك تحويل أي من الالتزامين بسعر صرف سوقي وفقاً لممارساته التجارية المعتادة بغرض إجراء المقاصة.

9.2 يحتفظ البنك بحقه في سحب الالتزامات المستحقة وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي مع كافة الأرباح والرسوم الأخرى حسبما يكون مطبقاً، في حال ارتأى البنك في أي وقت حسب تقديره الخاص وجود أسباب معقولة للقيام بذلك، ويتحمل العميل المسؤولية عن تقديم أموال كافية للبنك لسداد كافة الالتزامات المستحقة.

10. التنازل

لن يعتبر أي إخفاق أو أي تأخير من قبل البنك في ممارسة أي حق أو تعويض وفقاً لهذه الاتفاقية بمثابة تنازل عنه، ولا يجوز لأي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو تعويض أن يمنع أي ممارسة أخرى أو غيرها من الحقوق أو ممارسة أي حق أو تعويض آخر. وتعتبر الحقوق والتعويضات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تراكمية ولا تستبعد أي حقوق أو تعويضات مقدمة بموجب القانون.

11. الفصل بين البنود

في حال كان أي من بنود هذه الشروط والأحكام غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل كان وفقاً لقانون أي صلاحية قضائية، فعندها لن تتأثر أو بأي شكل من الأشكال بشرعية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من هذه الشروط والأحكام أو شرعية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ هذا الحكم بموجب قانون أي ولاية قضائية أخرى بأي شكل من الأشكال.

12. التنازل

12.1 تعتبر هذه الشروط والأحكام ملزمة للعميل والبنك وخلفائهما والمتنازل لهم المسموح لهم والورثة و / أو الممثلين القانونيين.

12.2 لا يجوز للعميل التنازل أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك.

12.3 يجوز للبنك في أي وقت كان القيام بنقل أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته وفقاً تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي وهذه الشروط والأحكام بدون الحصول على موافقة العميل.

12.4 يجوز للبنك الكشف للمتنازل له أو المحال إليه المحتمل أو إلى أي شخص آخر قد يقترح إبرام علاقات تعاقدية مع البنك بما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي، عن المعلومات التي يعتبرها البنك ملائمة.

13. الأخطاء والحسابات الخاطئة

في حال وقوع أي خطأ أو وجود حساب خاطئ بما يخص أي مبالغ متوجبة الدفع من قبل العميل للبنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام، فعندها يحتفظ البنك بالحق في إصدار إشعار للعميل بتقديم الحساب المصحح. ويجب على العميل دفع المبالغ المصححة المعنية اعتباراً من تاريخ الإشعار المحدد.

14. التكاليف والمصاريف والضرائب

يجب على العميل أن يدفع للبنك عند الطلب كافة النفقات والتكاليف والمصروفات الناشئة بما يخص تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي بما في ذلك الرسوم والعمولات والأتعاب والرسوم النثرية ورسوم البريد / الفاكس / التلكس / البرقيات / الهاتف ورسوم المراسلات والمصاريف / الأتعاب القانونية وكافة المبالغ المتوجبة الدفع للبنك في مقابل تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي، أو الحفاظ على حقوق البنك أو تنفيذها وفقاً لهذه الشروط والأحكام ونموذج الطلب والضمانات وكافة الضرائب والرسوم والأعباء (بما في ذلك الرسوم الإدارية) وأي من الرسوم الأخرى من أي نوع كانت يتم فرضها من قبل أي سلطة بما يخص التزامات العميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام ونموذج الطلب والضمانات.

15. عدم وجود فائدة

لا يوجد أي شيء وارد في هذه الشروط والأحكام من شأنه أن يلزم البنك أو العميل بدفع فائدة أو الحصول على أي فائدة على أي مبلغ متوجب الدفع بشكل مخالف للشريعة الإسلامية أو القيام بأي شيء غير مقبول وفقاً للشريعة الإسلامية.

16. الالتزامات الواجبة:

تعتبر هذه الشروط والأحكام ملزمة للأطراف الموقعين على هذه الاتفاقية ولورثتهم وخلفائهم المعنيين ومنفذي وصاياهم ومدراءهم وخلفائهم والمتنازل لهم المسموح لهم، وتعود بالنفع على كل منهم وخلفائهم المعنيين والمتنازل إليهم المسموح لهم.

17. التنازل عن الحصانة

يوافق العميل بموجبه بشكل غير قابل للنقض ويتنازل بموجبه بشكل قطعي عن أي مطالبة بالحصانة لنفسه أو لأصوله من الدعاوى أو الأحكام أو التنفيذ أو الحجز أو أي من الإجراءات القانونية الأخرى.

18. القانون الحاكم والصلاحية القضائية

18.1 تخضع هذه الشروط والأحكام وتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي بما في ذلك تفسيرها وتنفيذها وصلاحيتها من كافة الجوانب وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ومبادئ الشريعة الإسلامية.

18.2 يوافق العميل بشكل غير قابل للنقض لصالح البنك على أن محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة سوف يكون لها الصلاحية غير الحصرية للنظر في أي دعاوى أو

إجراءات أو تصرفات والبت فيها وتسوية أي من النزاعات التي قد تنشأ عن أو بما يخص هذه الشروط والأحكام وتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي، ولهذه الأغراض، فإنه يوافق على الخضوع بشكل قطعي للاختصاص القضائي لهذه المحاكم.

19. الإفصاح عن المعلومات

19.1 يجوز للبنك الكشف عن أي معلومات تتعلق بالعميل أو بمعاملات العميل لأي طرف ثالث بما في ذلك أي جهة حكومية أو تنظيمية أو أي وكالة ائتمان أو أي شركة تابعة أو استشاري أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى. ولتجنب الشك، فلا يسمح للعميل بالإفصاح عن أي معلومات تتعلق بهذه الشروط والأحكام وتمويل التاجر الإسلامي المقدم من البنك إلى أي طرف ثالث بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك.

19.2 يحق للبنك الإفصاح عن معلومات العميل ومشاركتها مع أي طرف ثالث بما في ذلك مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية / وأي وكالة / وكيل تحصيل الديون المعتمد. وذلك من أجل تمكين وكالة / وكيل تحصيل الديون المعتمد من المتابعة مع العميل / أي طرف ثالث ملائم ومعتمد حسب الأصول من قبل العميل.

20. النسخ

يجوز أن يتم تنفيذ هذه الشروط والأحكام على أي عدد من النسخ، ويكون لها نفس الفعالية والتأثير كما لو كانت التواقيع على النسخ المتطابقة، منفذة على نسخة واحدة من الشروط والأحكام

21. مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية

21.1 بغرض الالتزام بالقوانين واللوائح النافذة المفعول ولصالح أغراض (1) الحصول على معلومات العميل الشخصية (2) إدارة حساب / حسابات العميل والمعاملات التي قام العميل بإبرامها و (3) تنفيذ أي من المنتجات أو الخدمات التي تم الاشتراك فيها من قبل العميل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمويل والبطاقات الائتمانية، و(4) تقييم أهلية العميل للحصول على أي من المنتجات المقدمة من البنك، فإن العميل يوافق ويقبل بموجبه بشكل غير قابل للنقض وغير مشروط ويقوم بتفويض البنك وشركاته التابعة ووكلائه ومقدمي الخدمات الخارجيين لدى البنك وأي من الأشخاص الآخرين حسبما قد يراه البنك ملائماً وفقاً لتقديره الوحيد والمطلق، على ما يلي:

أ) جمع وطلب وتحصيل وتأكيد وتحديث كافة المعلومات المتعلقة بالعميل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التفاصيل الشخصية للعميل وتفاصيل حسابات العميل وكشوفات الحساب والتمويل الإسلامي والبطاقات الائتمانية الحالية والسابقة والمعاملات المصرفية وتاريخ السداد وأي حالات تقصير ("المعلومات"). و

ب) الإفصاح وتبادل المعلومات مع أي من السلطات الحكومية و / أو شبه الحكومية و/أو الكيانات الخاصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاتحاد للمعلومات الائتمانية أو أي طرف ثالث آخر.

21.2 يتعهد العميل بتزويد البنك بالمعلومات المطلوبة بشكل منتظم وتحديث هذه المعلومات طيلة فترة بقاء العميل عميلا لدى البنك.

21.3

22. فقرة العقوبات على اتفاقيات تمويل العملاء

22.1 يوافق العميل على عدم استخدام مبلغ التمويل في أي من الأنشطة غير القانونية بما في ذلك انتهاك أي عقوبة نافذة المفعول مفروضة من قبل جهة تنظيمية محلية أو أجنبية أو أي سلطة (سلطات) أخرى لها صلاحية قضائية معنية. وفي حال تناهى إلى علم العميل حدوث أي انتهاك لأي عقوبة نافذة المفعول، فيجب على العميل إشعار البنك فورياً - www.mashreq.com/sanctions.

22.2 في حال اكتشف / اشتبه البنك أنه قد تم استخدام التمويل في أي نشاط ينتهك أي برنامج عقوبات نافذة المفعول، فعندها يحتفظ البنك بالحق في إلغاء هذا التمويل من جانب واحد ويطلب من العميل رد المبلغ المتوجب الدفع. وعند تقديم هذا الطلب، يجب على العميل، بالاتفاق مع البنك، اتخاذ الترتيبات اللازمة فورياً لإعادة المبلغ المتوجب الدفع.

23. الشروط والأحكام الأخرى

23.1 يتألف كل قسط شهري من "مكون الربح" و "المكون الرئيسي" الذي يجب دفعه لتسوية التمويل. ويتم استخدام أي قسط يتم استلامه أولا لتغطية الأرباح المتوجبة والرصيد من أصل المبلغ المتوجب من التمويل. ويتفهم العميل تماماً حساب البنك لتقسيط وسداد التمويل ويوافق بموجبه على هذا الحساب.

23.2 ينطبق الحساب أعلاه أيضاً على تمويل الشراء / التسهيلات الإضافية حيث يتم صرف المبلغ المتوجب الدفع فقط بما يخص التمويل الحالي للعميل إلى المقرض / المؤسسة المالية بينما يتم الاحتفاظ برصيد التمويل المعتمد للعميل لدى البنك. ولن يكون هذا المبلغ الرصيد متاحاً للاستخدام للعميل، إلا بعد استيفاء العميل

للشروط المسبقة (حسب رضا وقناعة البنك) وحسبما هو مبين في هذه الشروط والأحكام أو نموذج الطلب أو كما يتم إشعار العميل بخلاف ذلك من قبل البنك. ويوافق العميل صراحة على أن أي أرباح قد تتراكم على مبلغ الرصيد المذكور أعلاه خلال الفترة الممتدة من تاريخ الموافقة على التمويل ولغاية تاريخ استيفاء العميل للشروط المسبقة (حسب رضا وقناعة البنك) حسبما هو محدد في هذه الشروط والأحكام أو نموذج الطلب أو كما يتم إشعار العميل بخلاف ذلك من قبل البنك. سوف يتم استردادها من قبل البنك.

23.3 كما يوافق العميل كذلك ويتعهد بعدم إيقاف أو إلغاء الأمر الدائم الذي قم بتقديمه لحسابه لدى البنك أو أي بنك آخر بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك. علاوة على ذلك، يوافق ويقرّ العميل أنه سيتحمل مسؤولية أي توقف أو عدم تحويل لتسوية نقاط البيع الخاصة به إلى الحساب الموجود لدى البنك أو أي بنك آخر. في حال عدم قدرة العميل على سداد أي مبلغ متوجب الدفع وفقاً لهذه الاتفاقية، فعندها يحق للبنك بموجبه بشكل غير قابل للنقض ودون قيد أو شرط سحب / تجميد هذه المبالغ من أي أو كل حسابات العميل لدى البنك أو أي من البنوك الأخرى.

23.4 اختار العميل، ووافق البنك، دبي باعتبارها مكاناً للعميل لتسليم الشيكات.

23.5 يتنازل العميل عن أي حق في المطالبة ضد البنك وشركاته التابعة أو الشركة الأم عن أي مطالبات قد تنشأ لأي سبب كان من الأسباب في مقابل أي مستحقات سابقة.

23.6 يوافق ويلتزم العميل على التقيد بشروط وأحكام التمويل الجديد المعتمد عليه ويقوم كذلك بتفويض البنك بتسوية التمويل الحالي المتوجب الدفع في ذلك الوقت.

23.7 ما لم يتطلب القانون ذلك، يلتزم العميل بالحفاظ على هذه الشروط والأحكام وكافة المعلومات المعنية بسرية تامة وعدم الإفصاح عن أي منها إلى أي طرف ثالث، ما لم يحصل العميل على موافقة كتابية مسبقة من البنك.

23.8 يوافق العميل على الاحتفاظ برصيد كافي في حسابه لاسترداد القسط الشهري من سعر الدفع المؤجل ولن يكون البنك ملزماً بإجراء الدفع في حال عدم وجود أموال كافية في الحساب.

23.9 يحق للبنك بموجبه استرداد مبلغ كل قسط (أقساط) في تاريخ استحقاقه من الحساب.

23.10 كما يقوم العميل بتفويض البنك بالمقاصة من استحقاقات التأمين التكافلي الخاصة بالعميل ويمتلك البنك الحق في تفويض المحامين ووكلاء التحصيل (داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها) لمتابعة تحصيل أي من المبالغ المتوجبة الدفع للبنك من العميل. ويحق للمحامين ووكلاء التحصيل اتخاذ أي من الإجراءات المناسبة بالنيابة عن البنك بغرض تنفيذ مهمتهم بما في ذلك الاتصال بالعميل.

23.11 يؤكد العميل والضامنين المشاركين في بوليصة التكافل أن مبلغ خطة التكافل سيتم دفعه بالكامل للبنك لتسوية مستحقات العميل وفقاً لتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي ووفقاً لهذه الشروط والأحكام.

23.12 يحتفظ البنك بالحق في مباشرة فرض الحجز على حساب تسوية نقطة البيع بما يعادل قيمة القسط الشهري المحدد قبل سبعة أيام من تاريخ استحقاق الأقساط.

23.13 تعتبر مسؤولية العميل تجاه البنك في سداد تمويل تسهيلات التاجر الإسلامي المستحق، والأرباح والعمولات والرسوم الأخرى، بمثابة مسؤولية مشتركة وكاملة بصفة مدين رئيسي / ملزم أول. كما تكون هذه المسؤولية ملزمة للورثة / المتنازل لهم.

24. ضريبة القيمة المضافة

24.1 إن كافة المبالغ التي يصرّح عنها العميل بأنها متوجبة الدفع وفقاً لهذه الشروط والأحكام إلى البنك والتي تشكّل (بشكل كامل أو جزئي) المقابل المالي لأي رسوم للخدمات لصالح أغراض ضريبة القيمة المضافة، تعتبر خالية وغير شاملة لأي ضريبة قيمة مضافة يتم فرضها على تلك الرسوم في مقابل الخدمات، وبناء عليه، في حال كانت ضريبة القيمة المضافة مستحقة أو أصبحت مستحقة على أي رسوم في مقابل الخدمات التي يقدمها البنك للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام. وكان البنك ملزماً بسداد ضريبة القيمة المضافة بما يخص تلك الرسوم مقابل الخدمة إلى السلطة الضريبية المختصة، فعندها يجب على العميل دفع مبلغ يعادل ضريبة القيمة المضافة (بالإضافة إلى وفي نفس وقت سداد أي مقابل مالي آخر لهذه الرسوم مقابل الخدمات أو عند استحقاق ضريبة القيمة المضافة للدفع من قبل البنك، أيها يأتي أولاً) ويجب على البنك تقديم مبلغ فاتورة ضريبة القيمة المضافة المناسبة للعميل فوراً في حال كان ذلك مطلوباً بموجب القانون).

24.2 عندما تتطلب هذه الشروط والأحكام من العميل تعويض البنك أو تعويضه عن أي رسوم مقابل الخدمات، يجب على العميل تعويض البنك أو السداد للبنك (حسب الحالة) عن كامل مبلغ هذه الرسوم مقابل الخدمات، بما في ذلك الجزء منها الذي يمثل ضريبة القيمة المضافة، ما لم يقرر البنك بشكل معقول أنه يحق له الخصم أو الاسترداد بما يخص ضريبة القيمة المضافة هذه من السلطة الضريبية المختصة.

24.3 بالنسبة لأي من الخدمات التي يقدمها البنك للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام، وفي حال طلب العميل ذلك بشكل معقول، يجب على البنك تزويد العميل فورياً بتفاصيل تسجيله في ضريبة القيمة المضافة وأي من المعلومات الأخرى المطلوبة بشكل معقول بما يخص متطلبات الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة للعميل بشأن رسوم الخدمات المقدمة.

25. فترة خيار الشرط (حقك في الإلغاء):

في إطار معايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقاً لمعايير حماية المستهلك اللائحة (التعميم رقم 8-2020)، فإننا نعلم العميل بموجبه بأن لديه الحق في سحب أو إلغاء طلب تمويل التاجر الخاص به خلال 5 أيام عمل اعتباراً من تاريخ قبول عقد المرابحة الخاص به ("فترة خيار الشرط"). وفي يوم العمل السادس (أو بعد يوم واحد من انتهاء فترة خيار الشرط)، يجب على العميل إبلاغ البنك بقراره بإلغاء أو سحب طلب تمويل التاجر الإسلامي ودفع مبلغ التمويل الذي تم إيداعه في حساب العميل و / أو المبلغ الذي قام البنك بدفعه إلى بنك آخر لشراء التزاماتك، وإلا فسيستمر تطبيق ذلك ويعتبر أنه مؤكد من قبل العميل.

يقوم البنك، بمنح العميل أثناء فترة خيار الشرط، إمكانية الوصول إلى حسابه / أمواله والخدمات الأخرى المرتبطة بالحساب، وذلك مع مراعاة إجراءات التحقق من هوية العميل والالتزام وفقاً لرضا وقناعة البنك. وفي حال اختار العميل التنازل عن حقه في فترة خيار الشرط، فيجب عليه إشعار و/أو تأكيد هذه النية للبنك بشكل كتابي. ومن الجدير بالذكر أنه في حال اختار العميل إلغاء أو سحب طلب تمويل التاجر أثناء فترة خيار الشرط، فعندها سوف يتحمل العميل المسؤولية عن دفع كافة التكاليف والرسوم التي قد يكون العميل تحملها فيما يتعلق بحسابه وبتسهيلات تمويل التاجر الإسلامي خلال فترة خيار الشرط وقبل إلغاء حسابة و / أو تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي.

26. القبول

26.1 يؤكد العميل بموجبه على موافقته وقبوله لجميع هذه الشروط والأحكام.

26.2 يفوض العميل بموجبه البنك بإدراج التاريخ على الشيك المبين وتقديمه للدفع في التاريخ المحدد عند التقصير في سداد أي قسط من مبلغ تسهيلات تمويل التاجر الإسلامي في تاريخ استحقاقه أو عند وقوع أي من حالات الإخلال في السداد الأخرى.